الشرق الأوسط بعد حرب إيران

أمجد جبريل حسّان*

* باحث في العلاقات الدولية، تركيا.

ملخص: تدرس الورقة تأثيرات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران عام 2026 في النظامين الدولي والإقليمي في مرحلة انتقالية معقدة تتسم بعجز واشنطن وطهران عن تحقيق الحسم العسكري، وبوجود استعصاء تفاوضي مستمرّ. وتركز على إعادة ترتيب أوزان القوى في الشرق الأوسط، وبخاصة أدوار «إسرائيل» وإيران والسعودية وعُمان ومصر وتركيا وباكستان، في ظل مسعى أمريكي متجدّد لبناء نظام إقليمي جديد للأمن والطاقة يخدم محورها، ويحدّ من الصين وروسيا. وتبحث الورقة كذلك في الأدوار المتنامية للهند وباكستان، وتقيّم تأثير الحرب في الفاعلين من غير الدول، وتقارن بين مظاهر الاستمرارية والتغيير في الأدوار الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي، إيران، الحرب، الشرق الأوسط، الفاعلين من غير الدول.

The Middle East after the Iran War

AMJAD JIBRIL HASSAN*

ORCID NO: 0009-0007-9574-0384 amgadahm@yahoo.com

* Researcher in International Relations, Türkiye.

ABSTRACT: *This paper examines the effects of the 2026 U.S.-Israeli war on Iran on both the international and regional systems during a complex transitional phase characterized by Washington's and Tehran's inability to achieve military decisiveness and by a persistent negotiating deadlock. It focuses on the reshaping of power balances in the Middle East, particularly the roles of Israel, Iran, Saudi Arabia, Oman, Egypt, Türkiye, and Pakistan, amid a renewed U.S. effort to construct a new regional security and energy order that serves its own axis and constrains China and Russia. The paper also explores the rising roles of India and Pakistan, assesses the war's impact on non-state actors, and compares continuity and change in regional roles.*

Keywords: *Regional Order, Iran, War, Middle East, Non-State Actors.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(2/15)
23 - 48

Received Date: 24 / 05 / 2026 • Accepted Date: 27 / 06 / 2026
This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-002-003

CC BY NC

مقدّمة

تعكس تداعيات الجولة الثانية من الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران بين (28 فبراير/ شباط 2026 – 7 أبريل/ نيسان 2026)، طبيعة السيولة والتعقيد في المرحلة الانتقالية التي يمرُّ بها النظامان الدولي والإقليمي، وهذا ما يثير كثيرًا من التساؤلات حول انعكاسات الحرب على بنية العلاقات الإقليمية، وعلى إعادة ترتيب أوزان/ سياسات الفاعلين الدوليين والإقليميين المتدخلين في إقليم الشرق الأوسط، ولاسيما في ظل احتمال دخول الحرب مرحلة من المراوحة/ الجمود/ التعقيد؛ بسبب غياب قدرة الطرفين الأمريكي والإيراني، على «الحسم العسكري»، بالتوازي مع «الاستعصاء التفاوضي»، أو صعوبة حل الأزمة بالحوار والطرق الدبلوماسية؛ نظرًا لتاريخ انعدام الثقة بين واشنطن وطهران، وتصاعد الدور الإسرائيلي في التحريض على إيران خصوصًا، وعلى دول الإقليم إجمالاً.

تسعى الدراسة إلى تحليل ملامح النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد حرب إيران، ولاسيما تراجع (أو تصاعد) أدوار القوى الرئيسة في الإقليم، تحديدًا أدوار «إسرائيل» وإيران والسعودية وعُمان ومصر وتركيا وباكستان، في ظلّ المسعى الأمريكي المتجدّد لتدشين نظام إقليمي جديد للأمن والطاقة، على نحو يخدم مصالح واشنطن ومحورها الإقليمي الإسرائيلي الهندي الإماراتي، ويمنع في الوقت نفسه، المنافسين الدوليين، خصوصًا الصين وروسيا، كما تمنع الفاعلين الإقليميين، ولاسيما إيران وتركيا، من توظيف تداعيات الحرب لمصلحة مشروعاتهم الإقليمية، ناهيك عن توسيع نفوذهم على الصعيد الإقليمي، على حساب المصالح الأمريكية.

في هذا الإطار تسعى الدراسة إلى تفكيك انعكاسات حرب إيران على السياسات الدولية، خصوصًا مسألة التنافس الأمريكي الصيني الروسي على إقليم الشرق الأوسط، في ظل «المرحلة الانتقالية» التي يمرّ بها النظامان العالمي والإقليمي، وفحص تأثير دخول أدوار فاعلين جدد في تفاعلات الإقليم، خصوصًا بروز الدورين الهندي والباكستاني، وكذلك الحال في تأثير الحرب في الدور الإقليمي الإسرائيلي، وفي مسار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ومدى نجاح «إسرائيل» في جر واشنطن إلى دائرة «صراع صفري» (Zero– Sum Game)، مع إيران، كما تدرس تأثير الحرب في الأدوار الإقليمية للقوى

الرئيسة، ولاسيّما إيران والسعودية وعُمان ومصر وتركيا، وفي أدوار الفاعلين من غير الدول (Non- State Actors)، خصوصًا حزب الله اللبناني والفصائل العراقية المسلّحة وحركة حماس الفلسطينية وحركة أنصار الله (الحوثيين) اليمنية.

وبناءً على ما تقدّم، تنقسم الدراسة إلى قسمين وخاتمة؛ يتناول القسم الأول العلاقة بين النظامين الدولي والإقليمي، مع إشارات إلى إقليم الشرق الأوسط، ويناقش القسم الثاني الاستمرارية والتغير في الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط، ثم تأتي الخاتمة لتلخيص نتائج الدراسة.

العلاقة بين النظامين الدولي والإقليمي

يُعبِّر مفهوم النظام الإقليمي عن مستوى تحليلي وسط، بين تحليل النظام الدولي، وتحليل السياسات الخارجية للدول، ويُقصَد به «إطار تفاعلي مُميّز بين مجموعة من الدول، يتّسم بنمطية التفاعلات وكثافتها، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثّر في بقية الأجزاء، وبما يحمل ضمنًا اعترافًا داخليًّا وخارجيًّا بهذا النظام، بوصفه نمطًا مميزًا».[1]

وثمة اتفاق في أدبيات العلاقات الدولية بوجود تأثير متبادل بين النظام الدولي والنظم الإقليمية، على الرغم من انقسام الباحثين في تحليل العلاقة بينهما؛ إذ ترى مدرسة التبعية أن العلاقة بين المستويين «ذات اتجاه واحد»، وهذا يعني أن التفاعلات الإقليمية مجرد امتداد لإرادات الدول الكبرى (أي سياسات الفاعلين الدوليين). في حين ينطلق أنصار مدرسة النظم الإقليمية، من كون العلاقة بين النظامين الدولي والإقليمي أكثر تعقيدًا، من أن تكون «ذات اتجاه واحد»؛ فالنظم الإقليمية تتمتع بأوراق قوة، ودرجة من «الاستقلالية النسبية»، التي تتوقف بدورها، على طبيعة العلاقات السائدة بين وحدات النظام الإقليمي؛ فمن الملاحظ أنه «كلما زاد التماسك والانضباط الذاتي في النظام الإقليمي، يمكن أن يزيد تأثيره في النظام الدولي».[2]

في هذا السياق، يرصد أحد الباحثين، خمسة معايير لفهم علاقة النظم الإقليمية بتحولات النظام الدولي، ودرجة تأثر الإقليم بالمتغيرات الدولية؛ **أولها** إمكانيات/ قدرات النظام الإقليمي. **وثانيها** حجم/ كثافة المصالح الدولية في النظام الإقليمي. **وثالثها** شكل الارتباطات الدولية- الإقليمية. **ورابعها** التماسك البنيوي للنظام الإقليمي. **وخامسها** وجود قيادة إقليمية تحظى بالشرعية والتأييد من دول النظام.[3]

وإذا انتقلنا إلى النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، يمكن القول: إنه تطور بفعل عناصر داخلية، مثل تغير نمط الإمكانات، أي توزيع القوة بين وحدات النظام الإقليمي، مثلما حدث مع ظهور الثروة النفطية، وكذا بفعل عناصر خارجية، مثل الحروب العربية الإسرائيلية، وكذا بعد نهاية الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي، وأيضًا بعد الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، وبعد الثورات العربية عام 2011،[4] علمًا بأن الدراسة التي بين أيدينا ترى أن هذه التطورات الداخلية والخارجية، أدّت في المحصلة إلى إضعاف الإطار العربي، حتى أدخلته عمليًّا في إطار نظام إقليمي «شرق أوسطي» أوسع، يشمل دولاً عديدة، (مثل تركيا وإيران و«إسرائيل» وصولاً إلى باكستان وأفغانستان).

في هذا الإطار، ثمة من يقرأ في تطورات ما بعد احتلال العراق (ربيع 2003) حدوث تحوّلات في موازين القوى الإقليمية في المنطقة، خصوصًا لمصلحة دول الحزام الشمالي في إقليم الشرق الأوسط (أي تركيا وإيران)، مقابل تراجع دول الحزام الجنوبي (أي مصر والسعودية). وبينما نجحت أنقرة جزئيًّا في تعزيز وزنها الإقليمي منذ صعود حزب العدالة والتنمية (أواخر عام 2002)، عبر دبلوماسية الاتفاقات الاقتصادية مع سورية والعراق وإيران وسياسة «تصفير المشكلات» مع محيطها، استطاعت طهران عبر سياستها العراقية، وتحالفاتها الإقليمية مع سورية والفاعلين من غير الدول، وسعيها إلى امتلاك التقنية النووية أن تحرز (ولو آنيًّا) مكانةً بارزة في المنطقة، وإن بقيت تلك المكانة مهدَّدةً بالتراجع على المدى البعيد، نتيجة بلوغ السياسة الإيرانية حدًّا واضحًا من العدوانية إزاء خصومها في المنطقة؛ إذ يؤكد باحث مختص أهمية رصد معنى صعود تأثير الجماعات المسلحة في موازين القوى في الشرق الأوسط، منها: حزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، والميليشيات العراقية المسلحة، وتنظيم القاعدة، وحزب العمال الكردستاني في تركيا، وجماعة الحوثيين في اليمن.[5]

واستطرادًا في التحليل، كان إقليم الشرق الأوسط واقعًا في «براثن سياسات القوى العظمى»، أكثر من أيّ منطقة أخرى غير غربية. ومع نهاية الحرب الباردة، تصدّرت الولايات المتحدة المنطقة بدون منافسة تقريبًا؛ إذ أعقبت واشنطن حرب تحرير الكويت 1991، بسلسلة من المبادرات لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وفرض بنية أمنية إقليمية، بغية تحقيق هدفين؛ أحدهما خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، والآخر خدمة دور واشنطن المهيمن عالميًّا. وعلى الرغم من نجاح التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وعملية

تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، في احتواء إيران والعراق عسكريًّا، والنجاح الأمريكي في دعم الأنظمة السلطوية المتحالفة مع واشنطن، وصولاً إلى تحول الشرق الأوسط إلى «نظام إقليمي أمريكي في جوهره»،[6] فقد تراجع الاحتكار الأمريكي للجيوسياسة الإقليمية بعد الثورات العربية عام 2011؛ بسبب عاملين مهمّين؛ **أحدهما** نجاح روسيا والصين في توسيع نفوذهما في الشرق الأوسط، **والآخر** تحقيق القوى الإقليمية (مثل إيران وتركيا، وبدرجة أقل السعودية) المزيد من «الاستقلالية السياسية»، لتشكيل ما يشبه «نظامًا إقليميًّا متعدد الأقطاب» يبدي أنماطًا وسلوكيات غير متوقعة أحيانًا، في سياق اشتداد الصراع على توازن القوى الكلاسيكي في المنطقة.[7]

> **بعد صعود دور إيران ونفوذها في الإقليم، باتت السيطرة الكاملة على المنطقة اقتصاديًا وسياسيًا الهدف الطويل المدى بالنسبة إلى الحليفين الأمريكي والإسرائيلي، بغية الاستيلاء على ثرواتها وإضعاف إيران**

ويبدو لافتًا من استعراض تطور مراحل علاقة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بالنظام الدولي، وجود عاملين متداخلين: **أحدهما** تجدّد أهمية إقليم الشرق الأوسط في الحسابات الدولية، وهذا يعني صعوبة استغناء القوى الدولية عنه؛ إذ يتوقّع بعض الدارسين، تحول النظام الدولي إلى نمط ثلاثي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا الاتحادية) تسوده علاقات «التصارع التنافسي» أكثر من «التعاون التشاركي»، في ظل «الانحسار النسبي» في القوة الأمريكية الشاملة، لمصلحة تصاعد القوة الصينية اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا (ومِن ثَمّ عسكريًّا)، مع رهانات روسيا على حجز مكان لها على قمة النظام الدولي، ومحاولة فرض نفسها استنادًا إلى قوتها العسكرية،[8] وهذا يعني تحول إقليم الشرق الأوسط إلى ميدان لهذا «التصارع التنافسي»، خصوصًا بين واشنطن وبكين، مع بقاء مناطق آسيا وتايوان وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ، مسرحًا أساسًا للتنافس الجيوبوليتيكي بين الصين والولايات المتحدة، فضلاً عن تصاعد الصراع الاقتصادي بينهما.[9]

وبغضّ النظر عن احتمال حصول شراكة إستراتيجية صينية روسية، والمخاوف الأمريكية الهندية من هذا التطور الإستراتيجي، والرأي القائل بتوظيف روسيا تداعيات التورط الأمريكي في إيران لتحقيق مكاسب إستراتيجية وسياسية واقتصادية،[10] وصولاً إلى احتمال تشكّل «محور أوراسي» جديد في إقليم الشرق الأوسط يضم إيران، أو

حصول مصالحة سعودية إيرانية ناجزة برعاية الصين،[11] فإن ثمة تحسنًا في المركز التفاوضي والمكانة الدولية للصين بعد حرب إيران؛[12] إذ استقبلت بكين، في مايو/ أيار 2026، كلًّا من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ثم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ثم رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، وبدا جليًّا تحوّل الصين بوابة دبلوماسية لحلول الأزمات الدولية، وفاعلًا دوليًّا بارزًا، لا غنىً عنه لكل الأطراف، الأمريكية والروسية والأوروبية والإقليمية والخليجية...إلخ.

أما **العامل الآخر** بشأن تطور مراحل صلة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بالنظام الدولي فيتعلّق بتصاعد الاختراق الأمريكي الإسرائيلي للنظام الإقليمي باطّراد ملحوظ، عبر إستراتيجية ثابتة من عمليات إعادة تشكيل النظام الإقليمي، عبر توظيف سياسات إكراهية للخصوم، تقوم على ركيزتين: إحداهما شنِّ الحروب الاستباقية (Preemptive Wars)، والأخرى حصار/ إقصاء القوى الإقليمية المؤثّرة، واحدة تلو الأخرى.

ولا يبدو غريبًا في هذا السياق، أن تضع واشنطن وتل أبيب إقليم الشرق الأوسط في عين الإستراتيجيات الدولية والإقليمية لهما؛ إذ يُعَدّ الإقليم لدى الولايات المتحدة «نموذجًا للسيطرة» الجيوسياسية، لاحتوائه على أهم المضائق البحرية في العالم، وثروات الغاز العملاقة التي تتنافس عليها الدول الكبرى جميعًا، وأكبر احتياطي نفطي في العالم، فضلًا عن كون الإقليم نقطةَ عبور لإمدادات أنابيب الغاز بين ثلاث قارات. وبعد صعود دور إيران ونفوذها في الإقليم، باتت السيطرة الكاملة على المنطقة اقتصاديًّا وسياسيًّا الهدفَ الطويل المدى بالنسبة إلى الحليفين الأمريكي والإسرائيلي، بغية الاستيلاء على ثرواتها وإضعاف إيران، التي أصبحت فاعلًا جيوسياسيًّا يُهدّد الدول الخليجية النفطية، إضافة إلى الأهداف الأمريكية- الإسرائيلية القديمة، الرامية إلى تفكيك الدول العربية وتفتيتها من الداخل؛ إذ يتمحور التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي حول إظهار قوة «إسرائيل»، سواء في الحروب الطويلة، أم في العمليات العسكرية الموضعية/ السريعة، وذلك بهدف حفظ مكانة «إسرائيل» ونفوذها في المنطقة.[13]

وتلخيصًا لمسارات العلاقة بين النظامين الدولي والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، يمكن الإشارة إلى استمرار حضور الأبعاد الدولية وتنافس السياسات الدولية على إعادة تشكيل الإقليم، الذي ظل يتّبع نمطًا متكررًا يمكن تصنيفه في خمس ضوابط ثابتة؛[14]

أوّلها منع ظهور أي قوة إقليمية قوية تهدّد المصالح الإستراتيجية للقوى الخارجية. **وثانيها** منع وحدة المنطقة العربية، والعمل على إبقائها مفكّكة/ مجزأة. **وثالثها** إغراق المنطقة في صراعات مستمرة نتيجة سياسات القوى الاستعمارية، خصوصًا بريطانيا وفرنسا، في رسم «حدود مصطنعة» (في اتفاقيات سايكس بيكو)، لم تعكس الطموحات الوطنية لشعوب المنطقة مطلقًا، بحيث استمرت تلك الحدود في تغذية الصراعات الدائمة، ناهيك عن أثر إنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي (بدعم من القوى الخارجية) في إنهاك المنطقة وزجها في حروب مستمرة ومتكررة، بغية استنزاف مواردها البشرية والطبيعية وارتهان مقدراتها وإمكاناتها. **ورابعها** عزل المنطقة العربية عن «حزامها الأمني الطبيعي»، المتمثل في القوتين الإقليميتين المحوريتين تركيا وإيران، وتأجيج الصراعات العربية معهما، ومنع أي تقارب ذي مغزى بين العرب والأتراك والإيرانيين، مخافة تأثيره في تحسين قدرات الإقليم في صدّ مشروعات الهيمنة الدولية على الإقليم. **وخامسها**، دمج المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي مع إبقائها تابعة ومتخلفة، عبر توظيف أدوات النفط،[15] وتدفق الاستثمارات، والديون الخارجية.[16]

جدلية الاستمرارية والتغير في الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط

تخضع مسألة الاستمرارية والتغير في الأدوار الإقليمية، في العادة، لمعادلات معقّدة، تتراوح بين التحديات والفرص، على نحو يعكس تفاعل عناصر القوة والضعف في هذه الأدوار، فضلاً عن تداعيات الحرب على هذه العناصر، التي قد تصب لمصلحة الطرف الذي يحسّن توظيف أوراق قوته (أو يعيد اكتشافها)، عبر استخدامها بطريقة مختلفة/ غير تقليدية، كما يتجلّى بوضوح في مسألة إغلاق/ فتح مضيق هرمز، التي أبرزت الطبيعة الاستثنائية لحرب إيران، وعلاقتها الوثيقة بتداعيات المرحلة الانتقالية التي يمرُّ بها النظامان الدولي والإقليمي، والتي تشهد حراكًا أمريكيًّا إسرائيليًّا كثيفًا لإعادة تشكيل النظام الإقليمي، في مقابل إصرار إيران وحزب الله اللبناني على إحباط مساعي واشنطن وتل أبيب.

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى النقاط الآتية:

1) الدور الهندي والعلاقات مع الطرفين الإسرائيلي والإماراتي

اتصالاً بالسياسة الأمريكية تجاه إعادة تشكيل إقليم الشرق الأوسط عمومًا، وتجاه قضيتي إيران وفلسطين خصوصًا، ثمة من يفسّر حجم تورط واشنطن في حرب إبادة غزّة (بعد السابع من أكتوبر 2023)، بأثر هجوم الفصائل الفلسطينية على مستوطنات غلاف غزّة، على إرباك الإستراتيجية الأمريكية دوليًّا وإقليميًّا؛ إذ كان الرئيس جو بايدن، يركّز في سياساته الدولية، على أربعة عناصر: **أولها** محاصرة التوسّع الصيني، **وثانيها** تحجيم روسيا عبر دعم أوكرانيا، وعدم التسامح مع أي تردد تبديه الدول الأوروبية في هذا الصدد، **وثالثها** إعادة التماسك إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو»، بالتوازي مع إرسال رسالة قوية إلى كل من موسكو وبكين لوقف تمدد محاورهما دوليًّا، ولا سيما في آسيا وأوروبا. **ورابعها** ضمان ولاء حلفاء واشنطن في إقليم الشرق الأوسط مقابل ترتيب أوضاعهم، وعدم توجيه انتقادات إليهم في قضايا حقوق الإنسان، في مواجهة احتمالات توسّع النفوذين الصيني والروسي في الإقليم، وذلك عبر إعادة بناء «محور إسرائيلي عربي هندي أوروبي» موالٍ لواشنطن، ويمكنه ضبط الأمن والاستقرار في الإقليم، بعد دمج «إسرائيل» طرفًا فاعلاً ومقبولاً في تصورات الأمن والاستقرار الإقليميين.[17]

واستطرادًا في التحليل، يبدو أن واشنطن لا تزال تعوّل على نيودلهي، لموازنة تصاعد النفوذ الصيني في الخليج العربي والشرق الأوسط عمومًا، وذلك عبر إدخال الهند حليفًا إستراتيجيًّا مع «إسرائيل» والإمارات ضمن مجموعة «I2-U2» (التحالف الأمريكي الإسرائيلي الهندي الإماراتي).[18] وإلى ذلك، يبرز أثر العوامل/ الدوافع الهندية الداخلية، في توطيد العلاقات مع «إسرائيل» والإمارات، خصوصًا منذ تولي رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، مقاليد السلطة في بلاده.[19]

وثمة من يرى في هذا السياق «انخراطًا هنديًّا» في إعادة رسم التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بشكل عميق، وإن لم يصل الأمر إلى حد المواجهة المباشرة مع السعودية أو إيران؛ إذ يتشكّل المثلث الهندي الإسرائيلي الإماراتي، في مواجهة صعود المثلث السعودي التركي الباكستاني، وهذا يعني أن توقيت زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى «إسرائيل» بتاريخ 26 و27 فبراير/ شباط 2026، لم يكن عبثيًّا؛ لكونه جاء عشية الهجوم الإسرائيلي الأمريكي على إيران،[20] وهذا يكشف طبيعة الاصطفافات الهندية في هذه المرحلة الحرجة من الصراع الإقليمي والدولي على ثروات المنطقة ومقدراتها، على الرغم من محاولة الخطاب الدبلوماسي الهندي إقامة توازنات دقيقة في علاقاتها بأطراف الصراع كافة، دون نجاح كبير في هذا الصدد.[21]

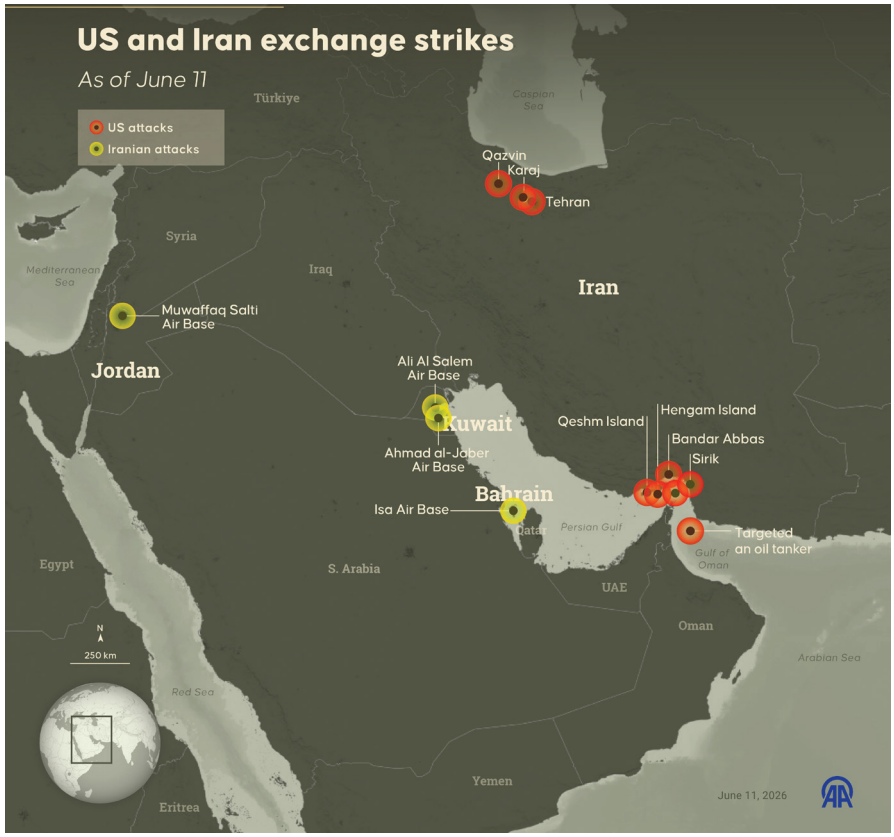

المصدر: وكالة الأناضول، 11 حزيران 2026

2) الوساطة الباكستانية بين الفرص والقيود

نظرًا لانحياز الحكومة الهندية لـ«إسرائيل»، وأدوار نيودلهي الملتبسة في قضية فلسطين، فقد أبرزت تداعياتُ حرب إيران دورَ باكستان في الوساطة بين الطرفين الأمريكي والإيراني؛ إذ اجتهدت إسلام آباد في البحث عن «تهدئة إقليمية»، بسبب اعتمادها الكبير على واردات الطاقة التي تمر عبر مضيق هرمز، وتداعيات سياسات واشنطن وطهران في فرض السيطرة عليه بعد اندلاع الحرب أواخر فبراير/ شباط 2026، علمًا بأن الحكومة الباكستانية اضطرت إلى اتخاذ إجراءات تقشفية صارمة، شملت تقليص أيام العمل في القطاع العام، وإغلاق بعض المؤسسات التعليمية؛ إذ حذرت الباحثة في «تشاتام هاوس»، فرزانة شيخ، من أن استمرار الصراع الإقليمي فترة طويلة قد يدفع الاقتصاد الباكستاني إلى «حافة الانهيار»، في حال لم يتم احتواء الأزمة سريعًا، خصوصًا بسبب اعتماد الاقتصاد الباكستاني على دعم صندوق النقد الدولي والقروض الخليجية.[22]

وعلى الرغم من أهمية الدوافع الاقتصادية في الوساطة الباكستانية، فإن ثمة ثلاث ملاحظات إضافية تسهم في فهمها بشكل أعمق: **أولاها** أن باكستان تتميز بخاصية استثنائية في موقعها الإقليمي بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط؛ إذ تدخل في حسابات ثلاثة موازين قوى في المنطقة، فهي جزء من موازين القوى بين الصين والهند، وبين الولايات المتحدة والصين، وبين الدول العربية وإيران.[23] **وثانيتها** ارتباط الوساطة بالتحوّلات البنيوية الأوسع التي يشهدها إقليم الشرق الأوسط، مع تنامي التداخل بين منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط، خصوصًا في المجالَين الأمني والدفاعي، وتزايد الاتفاقات الدفاعية العابرة للأقاليم، بالتوازي مع تزايد الدعوات إلى بناء تحالفات أمنية مرنة، ومُتعدّدة الأطراف، وإعادة صياغة التصوّرات الأمنية وأُطر التعاون الدفاعي، بما يُسهم في إعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين الإقليميين. ففي إطار هذا التداخل بين المنطقتين، يمكن تفسير الوساطة الباكستانية بوصفها أداةً لإعادة التموضع داخل شبكة التفاعلات الإقليمية، بغية توظيف الوساطة لتعزيز الشرعية الدبلوماسية وتوسيع هامش التأثير في مخرجات التوازنات الإقليمية، خشية إعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي على نحو قد يرجّح كفّة «إسرائيل» والهند، بما قد يفضي، في المحصلة الأخيرة، إلى إضعاف وضع باكستان ذاتها. ومن ثمّ، تغدو الوساطة جزءًا من إستراتيجية أشمل لإدارة المخاطر الإستراتيجية، التي تتجاوز احتواء تداعيات حرب إيران، نحو السعي إلى التموضع داخل معادلات توازن إقليمي آخذة في التعقيد، وهو ما يؤكّد نشاط الدبلوماسية الباكستانية في التعامل مع تداعيات التقارب/ التحالف الهندي– الإسرائيلي، عبر تفاهمات باكستانية مع تركيا والسعودية،[24] كما أشير آنفًا. **وثالثتها** مركزية دور المؤسسة العسكرية في السياسة الباكستانية منذ استقلالها عن الهند عام 1947، وصعود نجم قائد الجيش الحالي، المشير عاصم منير، عبر مسار مهني طويل دون انقلاب عسكري، وتوازن خطاباته وسعة علاقاته الدولية وسيطرته على مفاصل القرار الإستراتيجي في البلاد.[25]

وعلى الرغم من توظيف إسلام آباد هذه الفرصة الدبلوماسية المواتية بعد حرب إيران، ونجاحها في الوصول إلى «تهدئة» صمدت قرابة شهرين، فإن الخشية من سياسة «التخريب المنهجي» الإسرائيلية لكل الجهود التفاوضية، تبقى عاملاً محوريًّا في التأثير في مسارات الوساطة الباكستانية، خصوصًا في ظل متغيرين: **أولهما** نجاح نتنياهو في توريط الرئيس الأمريكي في هذه الحرب، والانقلاب على المسار التفاوضي، مرتين على

الأقل (في يونيو/ حزيران 2025، وفي فبراير/ شباط 2026). **والآخر** «الإصرار الإسرائيلي على فصل الجبهات في الحرب بين إيران ولبنان للاستفراد بالأخير، وتضمين أيّ اتفاق نهائي لوقف الحرب مع إيران تخلّيها عن موادها النووية المخصبة بنسبة 60 في المئة، ووقف التخصيب نهائيًّا على أراضيها، والتخلي عن برنامج الصواريخ الباليستية، الذي تعدّه إيران «خط دفاعها الأخير» في مواجهة «إسرائيل» والولايات المتحدة، وجميعها مطالب تجدها إيران غير واقعية وغير قابلة للتنفيذ؛ وهو ما يترك احتمال استئناف الحرب قائمًا، رغم أن مصلحة الطرفين الأمريكي والإيراني، ومن ورائهما العالم بأسره، تكمن في وقفها نهائيًّا».[26]

3) دور تركيا وسياساتها الإقليمية بعد حرب إيران

على الرغم من تأثّر تركيا بشكل مباشر بتداعيات الحرب، ولاسيما فيما يتعلق بإمدادات الطاقة، فقد تجنّبت أنقرة الانخراط المباشر في الصراع، وعملت على دعم المسارات الدبلوماسية والحفاظ على توازن دقيق بين الأطراف، بما يحول دون انهيار النظام في إيران، أو إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة، لمصلحة «إسرائيل»، فضلاً عن التحوط من التحولات المرتبطة بموثوقية المظلة الأمنية الأمريكية، سواء من زاوية موقع تركيا داخل حلف الناتو، أم من منظور حسابات دول الخليج المجاورة. واستنادًا إلى رؤية تركيا لنفسها فاعلاً يمكن أن يستفيد من فرص الحرب، من خلال شبكات التنسيق والشراكات الأمنية والاقتصادية، إذ حافظت أنقرة على إدارة «توازن دقيق» بين الأطراف، على نحو يبقيها في قلب أيّ ترتيبات إقليمية ودولية لما بعد الحرب.[27]

ورغم التنافس التاريخي بين أنقرة وطهران، وتحسّن المكانة الإقليمية لتركيا على مدار العقدين الماضيين، فقد التزمت تركيا بسياسة «التوازن والحياد الإيجابي»، فلم تدعم الحملة الأمريكية الإسرائيلية، كما فعلت دول خليجية؛ في ظل قلق تركي إزاء تنامي دور «إسرائيل» الإقليمي، وتصاعد نفوذها في واشنطن ولوبيات الضغط، وإدراك أنقرة أن حرب إيران هي جزء من جهد أوسع لإعادة تشكيل المنطقة عبر «سياسات القوة»، خصوصًا أن «إسرائيل» لجأت بعد سقوط الرئيس السوري بشار الأسد، إلى قصف قواعد جوية في سورية، كانت تركيا تدرس استخدامها، فضلاً عن تعزيز «إسرائيل» تعاونها الدفاعي مع اليونان وقبرص، في سياق تحدّي المصالح التركية.[28]

وعلى الرغم من تصاعد انتقادات السياسة التركية للسلوك الإقليمي الإسرائيلي، وتصاعد خطاب التحريض الإسرائيلي لواشنطن على تركيا، فإن من الصعب على تل أبيب، مهما فعلت، تجاوز موقع الدورين التركي والإيراني في إقليم الشرق الأوسط، وقدرتهما على تحديد مسارات الإقليم، الحالية والمستقبلية، علمًا بأن من مصادر قوتيهما إدراك المفهوم العميق للأمن القومي، والاستثمار في البحث العلمي، سواء في المجال المدني أم الطبي أم الغذائي أم العسكري، المرتبطة جميعًا بالتقدم الصناعي، على نحو ما يكشفه تفوّق الدولتين في صناعة الطائرات المُسيَّرة (Drone)، التي باتت تؤدّي دورًا كبيرًا في الحروب، خصوصًا بعد الحرب الروسية على أوكرانيا (منذ 24 فبراير/ شباط 2022).[29]

وعلى الرغم من اختلاف سياسات تركيا الإقليمية عن سياسات إيران، ووجود مساحات تباين، بل «تنافس صراعي» أحيانًا،[30] فإن أحد الباحثين يؤكد قدرتهما على إدارة خلافاتهما، حفاظًا على مصالحهما المشتركة التي تشمل في الحد الأدنى، «التجارة المزدهرة في النفط والغاز، وحماية وحدة العراق، وكبح تطلعات «إسرائيل» العدوانية في إقليم الشرق الأوسط، وتقليل تدخل القوى الدولية في شؤون الإقليم».[31] بالإضافة إلى رفض أنقرة وطهران، السياسات الدولية في توظيف الملف الكردي، سواء في سورية أم العراق، خصوصًا على صعيد دعم المنظمات الكردية المسلّحة.[32]

4) دور إيران وسياساتها الإقليمية

بخلاف وضوح مسارات أدوار الفاعلين الإقليميين الآخرين في الشرق الأوسط، ثمة تعقيدات أكبر تتعلّق بتوصيف مسار الدور الإقليمي لإيران بعد الحرب الأمريكية الإسرائيلية، بسبب انعكاساتها الكبيرة على الدور الإيراني، ولاسيما بعد وقوع أسوأ السيناريوهات المتمثلة في العدوان الأمريكي الإسرائيلي المباشر على الأراضي الإيرانية.

والحقّ أن مستقبل الدور الإيراني يثير عددًا من الملاحظات: **أولاها** ارتباط الدور بمفهوم الأمن القومي الإيراني، المبني على تجاربها التاريخية، وعلى استيعاب الذاكرة الجماعية هذه التجارب وتحويلها إلى هواجس وطموحات (الخوف من التدخل الخارجي وخسارة السيادة، ومن الفوضى والتفكك، بالتوازي مع تطوير مكانة لدولة عظمى تنحدر من حضارة قديمة)؛ فإيران تسير وفق «إستراتيجية كبرى»، إذ تنشد الأمن

عبر إرهاق أمريكا، لتدفعها إلى مغادرة الشرق الأوسط، وترك إيران وشأنها، في آخر المطاف. ونتيجة الرفض الأمريكي للجمهورية الإسلامية وثورتها، وإصرار واشنطن على «الاستسلام الإيراني» والتخلّي عن طموحاتها، اختارت إيرانُ مقاومةَ الولايات المتحدة، بوصفها خطوةً ضرورية لتحقيق الأهداف الإيرانية بالتحوّل إلى قوة عظمى، وإحباط السياسة الأمريكية في احتواء إيران، التي يجب عليها الوقوف على قدميها، لتحقيق الأمن والنهوض، عبر أمرين: أحدهما تحدّي النظام العالمي الذي يقوده الغرب، والآخر تنظيم الدولة والمجتمع حول هذا الهدف، وبناء اقتصاد وقدرات دفاعية بالالتفاف على العقوبات الاقتصادية الدولية.[33]

أما الملاحظة **الثانية** فتتعلّق بالاستعداد الإيراني الواضح للمواجهة مع واشنطن؛ إذ قرأت الدولة العميقة في إيران، خصوصًا بعد الاحتجاجات التي أعقبت مقتل الشابة الكردية مهسا أميني، في سبتمبر/ أيلول 2022، أن البلاد تواجه «حربًا هجينة» (hybrid warfare)، تتداخل فيها سبع أدوات: (العقوبات الاقتصادية، وأدوات إلكترونية، وعمليات تخريب، وحملات اغتيال، وتأجيج التوترات العرقية، وتمويل جماعات معارضة في الخارج، واستخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي)؛ بغية تحريك انتفاضة في إيران مع عزل البلاد دوليًّا، وهذا ما دفع المرشد الأعلى علي خامنئي إلى أن يأمر أجهزة الدولة بمواجهة الحرب الهجينة بمقاومة هجينة (hybrid resistance)، باستخدام أدوات متنوعة: (وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، والأدوات الإلكترونية والعسكرية (مثل تصدير مسيّرات إلى روسيا) لإحباط الضغوط الخارجية.[34]

أما الملاحظة **الثالثة** فتتعلّق بتوظيف إيران مَواطن القوة في نموذجها لتعزيز تكتيكاتها التفاوضية مع واشنطن، والقدرة الواضحة على التحمّل، ونجاحها في تحويل المعركة إلى «حرب استنزاف» طويلة بغية الضغط على الاقتصاد العالمي، ولاسيما عبر إغلاق مضيق هرمز، على نحو ما جاء في تصريح محمد مخبر مستشار المرشد الأعلى (8 أيار 2026) لوكالة مهر الإيرانية، بأن «السيطرة على مضيق هرمز الإستراتيجي أشبه بحيازة قنبلة ذرية؛ فالموقع الجغرافي لإيران يتيح لها بقرار واحد التأثير في اقتصاد العالم أجمع، وتعهد بعدم التفريط بمكاسب هذه الحرب، وأن بلاده ستعمل على تغيير النظام القانوني لهذا المضيق، عبر القانون الدولي إذا أمكن، وبشكل أحادي إذا تعذّر ذلك».[35]

ويبدو أن استمرار العدوان على إيران، وتطوره نحو استهداف الجسور والبنى التحتية والمدارس والجامعات ومراكز البحوث العلمية في البلاد، استفزّ قطاعات من الشعب الإيراني لتنظيم مسيرات ليلية ثورية، دعمًا للثورة الإسلامية، خصوصًا مع توالي دعوات القادة الإيرانيين للجماهير للخروج في هذه المظاهرات.[36]

5) مكانة «إسرائيل» ومفارقات دورها الإقليمي

تؤدّي «إسرائيل»، منذ نشأتها على أرض فلسطين عام 1948، «دورا وظيفيًّا إقليميًّا»، يتقاطع مع السياسات الأمريكية تجاه المنطقة، خصوصًا في أوقات الحروب والأزمات الإقليمية، التي تسعى الدبلوماسية الإسرائيلية لتوظيفها لأقصى حد ممكن، لتحقيق أهدافها التوسعية عبر إضعاف محيطها العربي والإسلامي، وتشجيع حالة الانقسام في الإقليم، والعمل على إحداث مزيد من التفتيت على أسس طائفية وعرقية.[37]

وعلى الرغم من السعي الإسرائيلي الحثيث لاستعادة قدرة الردع تجاه الإقليم بعد (السابع من أكتوبر2023)، ولاسيما عبر أدوات «الحرب الناعمة» بدفع قدرات الخصم للتآكل والتشتت،[38] فإن عدم تمكن واشنطن من الحسم العسكري السريع لحرب إيران، أدّى إلى تقييد الحركة الإقليمية الإسرائيلية، وتآكل قدرة حكومة بنيامين نتنياهو على التصعيد المفتوح في لبنان، بحكم نجاح حزب الله في استدراج «إسرائيل» إلى «حرب استنزاف» مكلفة بشريًّا وأمنيًّا ،[39] وكذا بسبب الإصرار الإيراني على وقف العدوان على لبنان في سياق تثبيت الهدنة الإيرانية الأمريكية، وهو ما يعني إخفاق نتنياهو في «تغيير الشرق الأوسط»، كما ردّد مرارًا وتكرارًا في تصريحاته بعد السابع من أكتوبر 2023، ناهيك عن إخفاق «إسرائيل» في نزع سلاح خصومها من غزّة إلى لبنان إلى العراق وإيران، وتصاعد احتمال عودة «إسرائيل» لسياسة الانعزال عن المنطقة والرهان على قوتها الذاتية للدفاع عن أمنها بما في ذلك الاستمرار في توجيه الضربات العسكرية والاستخباراتية ضد الدول التي تهدد أمنها، دون إهمال الحفاظ على العلاقات التي تحقق بناؤها مع أطراف إقليمية في السنوات الماضية، ولكن بالتركيز على الجوانب الأمنية في تلك العلاقات.[40]

وبالتوازي مع تصاعد صراعات «إسرائيل» مع إيران وتركيا والسعودية، تتجلّى محدودية القدرة الإسرائيلية في حسم الصراع العربي الإسرائيلي ذي الطابع الاجتماعي السياسي الممتد المركّب، وهذا يعني في المحصلة النهائية زيادة تورّط «إسرائيل» في صراعات لا نهائية مع الشعوب، ولاسيما الحاضنة الاجتماعية لقوى المقاومة.

وإلى ذلك، يواجه الدور الإسرائيلي خمسة تحديات تعوّق أوهام «النصر المطلق» أو أحلام فرض «السلام الإسرائيلي»: **أولها** محدودية القدرات والموارد والرؤى الإسرائيلية اللازمة لفرض هذا النوع من السلام. **وثانيها** تضرر صورة «إسرائيل» في العالم. **وثالثها** تغيّر البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد دخول تقنيات جديدة (مثل الصواريخ الباليستية، والمسيرات، والحرب السيبرانية[41]) إلى ساحة الحرب، وهذا يعني توسيع رقعتها لتشمل مناطق جغرافية لم تكن جزءًا من المسرح التقليدي للعمليات، وقدرة قوى غير دولية على زعزعة/ تقويض الاستقرار الإقليمي. **ورابعها** احتدام الصراع الإيراني الإسرائيلي، واحتمال صدام «إسرائيل» مع قوى إقليمية وازنة مثل تركيا وباكستان، وهذا يعني تحول البيئة الإستراتيجية للشرق الأوسط إلى صورة أكثر خطورة وتعقيدًا، على نحو يشكك في إمكانية تحقيق طموحات «السلام الإسرائيلي». وخامسها تحول المسألة الفلسطينية إلى «قضية مركزية» في عالم القرن الحادي والعشرين، وهذا يقتضي التنّبه الفلسطيني والإقليمي، بغية الاستثمار في هذا التحول لمصلحة قضية فلسطين وعدالتها.[42]

6) تآكل الإطار العربي: تراجع الدور المصري، وارتباك الدور السعودي

رغم استمرار بعض الباحثين العرب، خصوصًا المصريين، في تأكيد هوية المنطقة العربية وتميّزها عن إقليم الشرق الأوسط، وتأكيد أهمية دور مصر والسعودية، وقدرتهما على تشكيل رافعة للإطار العربي تُقيله من عثراته المتعددة، وتجعله «فاعلاً مؤثرًا» في مستقبل المنطقة، فإن هذه الدراسة تنتقد هذه الآراء، وتميل إلى القول بانتهاء صلاحية مفاهيم «النظام الإقليمي العربي»، و«دول الطوق العربي»، و«المصالح العربية العليا»، و«العمل العربي المشترك»...إلخ،[43] على ضوء عدة عوامل هيكلية متراكمة: **أولها** اشتداد الانقسامات والصراعات العربية البينية، وعودة سياسات المحاور العربية، على الرغم من تغيّر قضايا محور الاستقطاب والانقسام، (مثل كيفية التعامل مع الخطر الإسرائيلي، وشكل التحالفات الخارجية للدول العربية، خصوصًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وشكل العلاقات العربية مع إيران وتركيا...إلخ). **وثانيها** غياب التوافق حول القضية المركزية للإطار العربي، التي ظلّت تتأرجح بين قضية مكافحة الإرهاب (خصوصًا بين عامي 2013 و2016)، والقضية المركزية التقليدية للإطار العربي (قضية فلسطين)، والقضية الثالثة الجديدة/القديمة التي يجري الدفع بها أحيانًا لتتبوّأ صدارة أولويات الإطار العربي، وهي كيفية التصدي لإيران.[44] **وثالثها** غياب دور الدولة القائد في العالم العربي، خصوصًا بعد هزيمة 1967، وانتشار الوظيفة القيادية على عدة دول: (مصر والسعودية والجزائر وغيرها)، بالتوازي مع عدم اكتمال عناصر القيادة لدى أي منها. **ورابعها** غياب أيّ مصداقية لمفهوم «الأمن القومي العربي»، في ظلّ تحالف أطراف عربية مع العدو التاريخي للعرب (أي «إسرائيل»)، ضد إيران وتركيا، اللتين تمكّنتا بأدوات مختلفة من التغلغل في المنطقة المركزية للمجال الجيوسياسي العربي، الذي بات يشهد صعودًا مطّردًا للدوريْن الإيراني والتركي، في مقابل تآكل/تقهقر الأدوار العربية، وهو ما يفرض إعادة النظر في المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي قامت على مدى عقود على اعتبار إيران وتركيا، من الدول الطرفية أو الهامشية بمفهوم «الإطار العربي»، بل مساواتها بـ«إسرائيل» في بعض الأحيان، استنادًا إلى مفهوم دول الجوار الجغرافي الذي غلّب المصلحة القومية أو حماية الأمن القومي، على التكامل والاعتماد المتبادل في المداخل النظرية للجغرافيا السياسية الإقليمية.[45]

في هذا السياق، ثمة من يرى أن «أهم ما يميز الإطار العربي أنه يجمع بين الميل إلى التفكك، وبين النزوع إلى التماسك معًا»،[46] علمًا بأنه ثمة أسباب موضوعية تدفع نحو

تفكيك روابط دول الإطار العربي، وهذا ما يرجّح خيار تراجعه لمصلحة أطروحات بديلة، وصولاً إلى تغير هدف المؤسسات العربية من السعي إلى الاندماج العربي إلى مجرد تكوين «كومنولث عربي» بين الدول العربية على ضوء خمسة عوامل ناتجة من تأثير التحولات والمتغيرات الدولية في الإطار العربي: **العامل الأول** يتعلق بتآكل/ ضعف هياكل السلطة في كثير من الدول العربية، وبروز مؤشرات قصور النخب الجديدة، وكذا محدودية خبراتها في إدارة شؤون الدولة أو إعادة بناء الأمة من جديد، ناهيك عن غياب «التوافقات الداخلية» ما يجعل هذه الدول عرضة لانعدام الاستقرار. **والعامل الثاني**، بروز الهويات الإثنية والطائفية، وتصاعد الصراعات السنية الشيعية (في العراق وسورية ولبنان)، وبدرجة أقل في السعودية والبحرين والكويت). **والعامل الثالث** تراجع إمكانات الإطار العربي في النسق الدولي لمصلحة «إسرائيل»، نتيجة تراجع الاهتمام الرسمي العربي بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وانتعاش التطبيع العربي الإسرائيلي، خصوصًا بعد اتفاقات أبراهام 2020، وتصدر مسألة أمن «إسرائيل» وتفوقها العسكري على كل جيرانها مجتمعين، وانعدام التوافق العربي حول مصادر التهديد، والتفاوت بين اتجاه يضع إيران في منزلة «التهديد الأخطر»، بدلاً من «إسرائيل». **والعامل الرابع** غياب الدولة العربية القائد، وتآكل الدور الإقليمي المصري، وبروز «القيادة الخليجية» للإطار العربي، بإدارة السعودية لهذا الوضع الإقليمي المتغير، وبخاصة بعد انشغال العراق وسورية ومصر بمشكلاتها الداخلية وانكفائها عن الاضطلاع بأدوارها في القضايا الإستراتيجية العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين. **والعامل الخامس** تنامي ظاهرة الفاعلين من غير الدول، وامتلاكهم قدرات عسكرية تضاهي الجيوش النظامية العربية، وهو ما يجعل هؤلاء الفاعلين يؤدّون دورًا حاسمًا في قرار السلم والحرب في دولها، وأحيانًا على المستوى الإقليمي.[47]

7) بروز الدور الإقليمي العُماني

ثمة نتيجتان قد تكونان الأبرز في تداعيات حرب إيران على مجلس التعاون الخليجي وسياسات دوله الخارجية: **إحداهما** نمط التغير السريع في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولاسيما قرار انسحابها من منظمة «أوبك» وتحالف «أوبك بلس» في 28 أبريل/ نيسان 2026، الذي يكشف «تحولاً حقيقيًّا في طبيعة نظام الطاقة العالمي؛ إذ لم يعد النفط مجرد سلعة تُدار عبر منظمة، بل أصبح أداة تُستخدَم في بناء التحالفات، وإعادة توزيع القوة، ليكشف مسارات جديدة تتشكل وفق تفاعلات معقّدة

بين الطاقة، والاقتصاد، والسياسة، والأمن، والتكنولوجيا، وهذا يكرّس صعود وضعية جديدة تقوم على السيادة الطاقية، والمرونة الجيوسياسية، والتنافس المفتوح».[48]

أما **النتيجة الأخرى** فهي «بروز الدور العُمَاني»، الذي يمكن وصفه بدور «الوسيط الخليجي الأكثر نشاطًا» في الملف الإيراني، ولاسيّما استضافة وتسهيل أغلب المفاوضات الأمريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وفي هذا السياق، ثمة من يشير إلى مسقط بوصفها «جنيف العرب» مع تصاعد أدوار الوساطة العُمانية في الإقليم، ولاسيما في تسهيل التفاهمات الأمريكية– الإيرانية، (وكذا في الملف اليمني). وربما يعكس ذلك تحولاً في دور سلطنة عُمان، ويمكن تفسيره بستة أسباب: أولها الحفاظ على المصالح الوطنية العُمانية، وثانيها التخوف من مردودات الفوضى الإقليمية، وثالثها درء التعرض لموجة من التهديدات الإرهابية، ورابعها مجاراة التحولات الانتقالية الإقليمية، وخامسها مقاومة الهيمنة الإقليمية السعودية، وسادسها دعم العلاقة الإستراتيجية بين عُمان وإيران.[49]

«إن هذه الموازنة العُمَانية في الوساطة بشأن الأزمات الإقليمية تجمع بين الأضداد أو بين تفاعلات ذات نمطين، بما جنّب السلطنة أن تكون طرفًا في حروب بالوكالة، وابتعدت مِن ثَمَّ عن سياسة المحاور والاستقطاب، ونأت بنفسها عن مختلف أشكال المواجهات السياسية والحروب الإعلامية، واحتفظت بهامش واسع من المناورة واللجوء إلى خيارات متعددة في إقليم يزداد اشتعالاً يومًا بعد آخر، بما جعلها حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة وبريطانيا، وعضوًا مؤثّرًا في مجلس التعاون الخليجي، وشريكًا رئيسًا لإيران، ولاعبًا محوريًّا بالنسبة للقوى الأوروبية والدول العربية في جهود الوساطة السرية والعلنية في الإقليم».[50]

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد، الاستمرار في رصد تداعيات التوجّهين الإماراتي والعُماني على أمن الخليج وقضية مضيق هرمز؛ إذ تبدو أبوظبي داعمة لتوجّه «التدويل» (الذي ينطوي على تقارب خليجي أكبر مع السياسات الأمريكية والإسرائيلية)، في مقابل انحياز مسقط لتوجّه «أقلمة» أمن الخليج، وتعزيز التقارب بين دول الخليج وإيران، وكذا بين مصر وإيران،[51] وتوظيف مقاربات انفتاحية وتعاونية وتكاملية على الصعيد الإقليمي، بما يُحسّن البيئة الإستراتيجية الأمنية في المنطقة برمتها، علمًا بأن المتغيّر المرجِّح بين هذين التوجهين، هو ما ستختاره السياسة السعودية تحديدًا؛ إذ تكشف الخبرة الخليجية

منذ عقود أن «الرياض هي قاطرة مواقف/ سياسات دول الخليج العربي»، في ظل موازين القوى القائمة، التي تؤكّد صعوبة «الخروج الخليجي» عن توجّهات السياسات السعودية، على الصعد الخليجية والعربية والإقليمية والدولية.

خاتمة

بعد هذه القراءة الأوليّة في تفاعلات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد حرب إيران 2026، يمكن إبراز النقاط الآتية:

1- أسفرت حرب إيران 2026 عن أزمة إقليمية دولية معقّدة، وكشفت تحوّلات مهمة في عدة جوانب: أساليب إدارة الحروب، وحدود القوة العسكرية، خصوصًا في حال غياب الإستراتيجية الكبرى، وتطور الإستراتيجيات الإقليمية إلى حدود يمكنها مساومة القوى الدولية في بعض القضايا. وبالنظر إلى تعقيدات العلاقات الأمريكية الإيرانية وغياب «الحسم العسكري السريع»، بالتوازي مع «الاستعصاء التفاوضي»، فإن ثمة صعوبة في حل هذه الأزمة بسرعة، بسبب ثلاثة عوامل: **أولها** التاريخ الطويل من انعدام الثقة بين واشنطن وطهران، **وثانيها** تصاعد الدور الإسرائيلي في التحريض على إيران خصوصًا، وعلى دول الإقليم إجمالًا، **وثالثها** إحجام الصين والعواصم الأوروبية الكبرى عن الانخراط النشط في الضغط على واشنطن لكي تتجاوب مع مسألة إنهاء الحرب.

2- تجدّد أهمية إقليم الشرق الأوسط، واستمرار التنافس الأمريكي الصيني الروسي على موارد الإقليم، وثرواته النفطية/ الغازية، وممراته الإستراتيجية، وبخاصة مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

3- استمرار السياستين الأمريكية والإسرائيلية بوصفهما أكبر «عاملَي اختراق للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط». وعلى الرغم من محورية الدور الإسرائيلي في تحريض واشنطن على شنّ الحرب على إيران، فإن تطورات الحرب كشفت التحديات المتصاعدة أمام التحالف الأمريكي الإسرائيلي، الذي يمرّ بمرحلة اختبار حاسمة، ستفضي إلى نتائج حاسمة بالنسبة للدور الإقليمي الإسرائيلي، وكذا بالنسبة لمجمل الأدوار الإقليمية في المنطقة، في ظل ثلاثة أمور: **أولها** بلوغ الدور الإسرائيلي «حدوده القصوى» في الإقليم، وعجز «القوة العسكرية الكاسحة» عن حسم حروب «إسرائيل» «الممتدة/ الوجودية» لمصلحتها، سواء ضد قوى المقاومة، أم ضد الدول الإقليمية، خصوصًا إيران وتركيا. **وثانيها** تآكل «الاستقلالية النسبية» في القرار الإقليمي الإسرائيلي، وتكريس «التبعية

الإستراتيجية الإسرائيلية» للتوجّهات الأمريكية، ولاسيما لإدارة الرئيس دونالد ترامب، على نحو يؤكّد «الدور الوظيفي الإسرائيلي» في الإقليم. **وثالثها** دخول النظام الإقليمي في الشرق الأوسط «نمطًا مختلفًا» من الصراعات المفتوحة بين «إسرائيل» وعدة أطراف في الإقليم، رسمية وشعبية؛ فهناك صراع إسرائيلي إيراني على موقع «القوة الإقليمية الأولى عسكريًّا» من جهة، وبين «إسرائيل» والحاضنة الاجتماعية لقوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية واليمنية من جهة أخرى، وهو ما يحرّك ويستفز البعد الاجتماعي/ الشعبي العربي، وصولًا إلى احتمال حصول حراك شعبي عربي جديد، وبين محور «إسرائيل» واليونان وقبرص، ضد التعاون السعودي التركي الباكستاني من جهة أخرى.

4- كشفت الحرب مستوى من تغير البيئة الإستراتيجية في إقليم الشرق الأوسط، بعد دخول تقنيات جديدة (مثل الصواريخ الباليستية، والمسيّرات، والحرب السيبرانية)، وهذا يعني توسيع رقعة الحرب لتشمل مناطق جغرافية لم تكن جزءًا من المسرح التقليدي للعمليات.

5- أبرزت الحربُ الدورين الهندي والباكستاني، ضمن تنامي التداخل بين منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط، ولاسيما في المجالَين الأمني والدفاعي، وتزايد الاتفاقات الدفاعية العابرة للأقاليم، وتزايد الدعوات إلى بناء تحالفات أمنية مرنة، ومُتعدّدة الأطراف، وإعادة صياغة التصوّرات الأمنية وأُطر التعاون الدفاعي، بما يُسهم في إعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين الإقليميين.

6- صعود أدوار/ نفوذ الفاعلين الإقليميين، خصوصًا إيران وتركيا، واكتشافهما «أوراق قوة» يمكن الضغط بها لتحقيق مصالحهما ومشروعيهما في الإقليم، بالتوازي مع تراجع أدوار القوى العربية الرئيسة في الإقليم، خصوصًا مصر، وتآكل أدوار الدول الخليجية الصغيرة (الإمارات وقطر والكويت والبحرين)، في مقابل ارتباك الدور السعودي، لمصلحة تأكيد الدور العُماني في الوساطات والمساعي الدبلوماسية في القضايا الإقليمية.

7- استمرار ظاهرة الفاعلين من غير الدول (Non-state actors)، على الرغم من رغبة واشنطن وتل أبيب في القضاء عليهم، خصوصًا حزب الله اللبناني والفصائل العراقية المسلّحة وحركة حماس الفلسطينية وحركة أنصار الله (الحوثيين) اليمنية.

8- رغم تصاعد التوظيف الإسرائيلي لتداعيات طوفان الأقصى، بغية إضعاف المقاومة الفلسطينية وخصوم «إسرائيل» في الإقليم، فإن حالة الارتباك الناجمة عن عدم

القدرة على الحسم العسكري السريع في حرب إيران، من شأنها توليد ديناميكيات جديدة في المنطقة، على نحو يزيد إمكانية التعاون الإقليمي، في مواجهة الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، وصولًا إلى تدشين «منظومة أمن إقليمي جماعي»، بين العرب والأتراك والإيرانيين، تقوم على ركيزتين: **إحداهما** دعم قضية فلسطين وحقوق شعبها، **والأخرى** عزل «إسرائيل» ومعاقبتها ومحاسبتها، لا تعزيز مسارات التطبيع العربي والإقليمي معها، على الصعد الإستراتيجية والسيبرانية والاقتصادية والسياسية...إلخ، وهذا يفتح الباب واسعًا أمام تعظيم إمكانية التصدي للإستراتيجية الصهيونية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، توطئةً لتفكيك الكيانات العربية والإقليمية وإضعافها، وإعادة زج المنطقة، مرارًا وتكرارًا، في صراعاتٍ لانهائية، تؤدي إلى استنزاف الجميع لمصلحة «إسرائيل».

الهوامش والمراجع:

1. Muḥammad al-Saʿīd Idrīs, Taḥlīl al-Nuẓum al-Iqlīmiyya: Dirāsa fī Uṣūl al-ʿAlāqāt al-Dawliyya al-Iqlīmiyya. Markaz al-Ahrām li-al-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa-al-Istrātījiyya, 2001, p. 19.
2. Sulaymān ʿAbd Allāh al-Ḥarbī, "Mafhūm al-Niẓām al-Dawlī al-Iqlīmī (al-Uṣūl al-Fikriyya li-al-Mafhūm wa-Mustawayāt Taḥlīlih wa-ʿAlāqatih bi-al-Niẓām al-Dawlī)," Ḥawliyyāt al-Ādāb wa-al-ʿUlūm al-Ijtimāʿiyya, no. 32 (al-Risāla 338), Majlis al-Nashr al-ʿIlmī, Jāmiʿat al-Kuwayt, September 2011, pp. 74–75.
3. Ibid. pp. 77–79.
4. ʿAlī al-Dīn Hilāl, "al-Dirāsāt al-Iqlīmiyya fī Marāḥil al-Taḥawwul: Iqtirābāt Naẓariyya," Markaz al-Ahrām li-al-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa-al-Istrātījiyya, 14 April 2019. https://bit.ly/3TPzPgb
5. Muḥammad al-Sayyid Salīm, "al-Waṭan al-ʿArabī wa-Mawāzīn al-Quwā al-Iqlīmiyya," al-Siyāsa al-Dawliyya, no. 179, January 2010, pp. 148–149.
6. Li-mazīd min al-tafṣīlāt ʿan al-Abʿād al-Dawliyya fī ʿAmaliyya Taswiyat al-Ṣirāʿ al-ʿArabī al-Isrāʾīlī, wa-al-Tawẓīf/al-Iḥtikār al-Amrīkī li-Mumanhaj li-Tilka al-ʿAmaliyya fī Iʿādat Tashkīl al-Niẓām al-Iqlīmī fī al-Sharq al-Awsaṭ, rājiʿ al-Maṣādir al-Thalātha al-Ātiya:
   - Naṣīr Ḥasan ʿĀrūrī, Amrīkā al-Khaṣm wa-al-Ḥakam: Dirāsa Tawthīqiyya fī "ʿAmaliyat al-Salām" wa-Munāwarāt Wāshinṭun Mundhu ʿĀm 1967, tarjamat wa taqdīm: Munīr al-ʿAkash, Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥda al-ʿArabiyya, 2007.
   - Rashīd al-Khālidī, Wusaṭāʾ al-Khidāʿ: Kayfa Qawwaḍat al-Wilāyāt al-Muttaḥida al-Amrīkiyya ʿAmaliyat al-Salām fī al-Sharq al-Awsaṭ, tarjamat Sāra ʿAbd al-Ḥalīm, Bayrūt: al-Muʾassasa al-ʿArabiyya li-al-Dirāsāt wa-al-Nashr, 2015.
   -Amjad Aḥmad Jibrīl, "al-Taswiya al-ʿArabiyya–al-Isrāʾīliyya: Khamsūn ʿĀman ʿalā Ḥarb 1967," Dirāsāt Sharq Awsaṭiyya (ʿAmmān: Markaz Dirāsāt al-Sharq al-Awsaṭ), no. 80, Summer 2017, pp. 13–53.

7. May Darwich, F. Gregory Gause III, Waleed Hazbun, Curtis Ryan, and Morten Valbjørn, “International Relations and Regional (In)security”, in: Marc Lynch, Jillian Schwedler, and Sean Yom (edit.) The Political Science of the Middle East Theory and Research Since the Arab Uprisings, Oxford University Press, 2022, pp. 87-88.

8. ʿAlī al-Jarbāwī, "al-Ruʾā al-Istrātījiyya li-Thulāthī al-Quṭbiyya al-Dawliyya: Taḥlīl Maḍmūn Muqāran," Siyāsāt ʿArabiyya, no. 31, March 2018, pp. 7–22. https://bit.ly/3zczquk

9. Li-mazīd min al-tafṣīlāt rājiʿ: ʿAdnān Manṣūr, al-Ṣīn wa-al-Wilāyāt al-Muttaḥida: Ḥatmiyyat al-Ḥarb al-Iqtiṣādiyya. Bayrūt: Dār Hāshim li-al-Kutub wa-al-Nashr, 2025.

10. Ḥusayn Majdūbī, "Mā hiya Arbāḥ Rūsiyā min al-Ḥarb al-Amrīkiyya–al-Isrāʾīliyya Ḍidd Īrān?" al-Quds al-ʿArabī, 10 May 2026. https://shortlink.uk/1qIje

11. Li-mazīd min al-tafṣīlāt rājiʿ al-maṣādir al-thalātha al-ātiya:
-Finsān al-Gharīb, Māziq al-Imbirāṭūriyya al-Amrīkiyya. Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥda al-ʿArabiyya, 2008, p. 318.
-Fidyā Nadkarnī, al-Sharākāt al-Istrātījiyya fī Āsiyā: Tawāzunāt bilā Taḥālufāt. Dirāsāt Mutarjama, no. 64. Abū Ẓabī: Markaz al-Imārāt li-al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-Istrātījiyya, 2014, pp. 93–142.
-Aḥmad Qandīl, "Qimma Shī–Būtīn: Hal Yatashakkal Maḥwar Ūrāsī Jadīd fī al-Sharq al-Awsaṭ Yaḍumm Īrān?" Maqālāt, Markaz al-Ahrām li-al-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa-al-Istrātījiyya, 19 May 2026. https://acpss.ahram.org.eg/News/21726.aspx

12. Li-mazīd min al-tafṣīlāt ḥawla Mawqif al-Ṣīn min Ḥarb Īrān, wa-Iḥtimāl an Yuʾaddī al-Ikhfāq al-Amrīkī fī Īrān ilā Tarājuʿ al-Quwwa al-Amrīkiyya wa-Burūz al-Dawr al-Ṣīnī fī al-Sharq al-Awsaṭ, rājiʿ al-maṣdarayn al-ātiyayn:
- Jaʿfar Karār Aḥmad, "al-Siyāsa al-Ṣīniyya Tijāh al-Ḥarb al-Amrīkiyya–al-Isrāʾīliyya ʿalā Īrān: Qirāʾa ʿArabiyya," Dirāsāt, Markaz al-Ahrām li-al-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa-al-Istrātījiyya, 11 April 2026. https://acpss.ahram.org.eg/News/21681.aspx
- "Amrīkā wa-al-Ṣīn wa-al-Sharq al-Awsaṭ: Hal Yufaḍī al-Fashl fī Īrān ilā Tarājuʿ al-Quwwa al-Amrīkiyya?" Taqdīr Mawqif, Markaz al-Jazīra li-al-Dirāsāt, 24 May 2026. https://studies.aljazeera.net/ar/article/6550

13. Shādī Samīr ʿUwayḍa, Istrātījiyyat al-Ghāz al-Amrīkiyya–al-Isrāʾīliyya fī Sharq al-Baḥr al-Mutawassiṭ, Silsilat Aṭrūḥāt al-Duktūrāh, Bayrūt: al-Markaz al-ʿArabī li-al-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, July 2023, pp. 272–273.

14. Emad El-Din Shahin, “A View of the Middle East from Within”, Horizons, (CIRS) Summer 2024, issue no.27, pp. 176- 191. https://bitly.cx/dYG7

15. Thumma man yarā anna al-Quwā al-Raʾsmāliyya (wa-lā Siyyamā Brīṭāniyā thumma al-Wilāyāt al-Muttaḥida al-Amrīkiyya) saʿat ilā Tawẓīf Thalāthat Umūr li-Ikhtirāq al-ʿĀlam al-ʿArabī wa-Iqlīm al-Sharq al-Awsaṭ Ijmālan: al-Nafṭ, wa-al-Ṣirāʿ al-ʿArabī al-Isrāʾīlī, wa-Tashtīt al-Quwā al-Maḥalliyya wa-Iḍʿāfihā. Rājiʿ:
Raymond Hinnebusch, The International Politics of the Middle East, Manchester: Manchester University Press, 2003, pp. 14- 15.

16. Emad El-Din Shahin.

17. ʿAzmī Bishāra, al-Ṭūfān al-Ḥarb ʿalā Filasṭīn fī Ghazza. Bayrūt: al-Markaz al-ʿArabī li-al-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, May 2024, p. 132.

18. Waḥdat al-Dirāsāt al-Siyāsiyya, "al-Rābiʿa al-Amrīkiyya–al-Isrāʾīliyya–al-Hindiyya–al-Imārātiyya: Khalfiyyāt al-Taḥāluf wa-Ahdāfuh," Taqdīr Mawqif, al-Markaz al-ʿArabī li-al-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, 19 July 2022. https://bit.ly/3PmzUVw

19. Li-mazīd min al-tafṣīlāt ḥawla al-ʿAlāqāt al-Hindiyya al-Isrāʾīliyya, rājiʿ: Ayman Yūsuf wa-Maḥmūd al-Faṭāfiṭa, "Isrāʾīl wa-Filasṭīn: al-Siyāsa al-Khārijiyya al-Hindiyya Ishkāliyyat al-Mabādiʾ wa-Barāghmātiyyat al-Maṣlaḥa," fī: majmūaʿ min mua'llifīn, al-ʿArab wa-al-Hind: Taḥawwulāt al-ʿAlāqa maʿa Quwwa Nāshiʾa wa-Mustaqbaluhā, Bayrūt: al-Markaz al-ʿArabī li-al-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, 2020, pp. 257–292.

20. Ūlīfiyih Dālāj, "al-Hind wa-al-Imārāt... Taḥāluf Ghayr Muʿlan," Taqārīr ʿArabiyya, al-ʿArabī al-Jadīd, 12 May 2026. https://shortlink.uk/1uQwz

21. Li-mazīd min al-tafṣīlāt rājiʿ: Muḥammad Makram Balʿāwī wa-Ḥassān ʿImrān, Tafkīk al-Khiṭāb al-Muwālī li-Isrāʾīl: al-Hind Namūdhajan. Bayrūt: Markaz al-Zaytūna li-al-Dirāsāt wa-al-Istishārāt, 2019.

22. Memphis Barker, "'Double-dealing' Pakistan plots windfall from Iran peacemaker role", The Telegraph ,03 May 2026. https://shortlink.uk/1qI2V

23. Murwān Qablān, Siyāsat Qaṭar al-Khārijiyya: al-Istrātījiyyā fī Muwājahat al-Jughrāfiyā. Bayrūt: al-Markaz al-ʿArabī li-al-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, March 2021, p. 342.

24. Manāl ʿAllān, "al-Wisāṭa al-Bākistāniyya fī al-Ḥarb ʿalā Īrān... Bayna Iʿādat al-Tamawḍuʿ al-Istrātījī wa-Dīnāmiyyāt al-Iḥtiwāʾ," Qaḍāyā al-ʿArabī al-Jadīd, 27 April 2026. https://shortlink.uk/1qIDS

25. Ṣabīḥat Allāh Ṣābir, "ʿĀṣim Munīr... Mushīr Trāmb al-Mufaḍḍal Wasīṭan Bayna Īrān wa-Amrīkā," Sīra Siyāsiyya, al-ʿArabī al-Jadīd, 16 April 2026. https://shortlink.uk/1w6B7

26. Waḥdat al-Dirāsāt al-Siyāsiyya, "Ittifāq Waqf Iṭlāq al-Nār fī al-Ḥarb ʿalā Īrān: Dawāfiʿuhu wa-Iḥtimālāt Najāḥih," Taqdīr Mawqif, al-Markaz al-ʿArabī li-al-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, 9 April 2026. https://shortlink.uk/1w7jo

27. Maḥmūd Samīr al-Rantīsī, "al-Mawqif al-Turkī min al-Ḥarb ʿalā Īrān," Waraqāt Taḥlīliyya, Markaz al-Jazīra li-al-Dirāsāt, 16 April 2026. https://studies.aljazeera.net/ar/article/6498

28. Asli Aydintasbas, “The Iran War’s Threat to Turkey: Even on the Sidelines, Ankara Faces Blowback”, Foreign Affairs, April 27, 2026. https://www.foreignaffairs.com/turkey/iran-wars-threat-turkey

29. Ḥusayn Majdhūb, "al-Durūn al-Īrānī wa-al-Turkī Yughayyir Juzʾan min al-ʿĀlam," al-Quds al-ʿArabī, 22 November 2022. https://bit.ly/3UYYgHE

30. Fu’ād Kayman, “Tawajjuhāt Turkiyā wa-Īrān fī al-Sharq al-Awsaṭ: Siyāsāt wa-Maṣāliḥ”, Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-Istrātījiyyah, Silsilat Muḥāḍarāt al-Imārāt, al-ʿAdad 168, Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt al-Istrātījiyyah, 2014.

31. Mohammed Ayoob, “Turkey and Iran in the Era of the Arab Uprisings”, in: Fawaz A. Gerges (editor) The New Middle East: protest and Revolution in the Arab World, New York: Cambridge University Press, 2014, p. 402- 403.

32. Saʿīd al-Ḥājj, “Īrān wa-Turkiyā: al-Intiqāl ilā Misāḥat al-Taʿāwun wa-Tansīq al-Mawāqif”, Waraqāt Taḥlīliyyah, Markaz al-Jazīra lil-Dirāsāt. 23/8/2017. ʿAlā al-rābiṭ: https://goo.gl/vWswUT

33. Vali Nasr, Iran's Grand Strategy: A Political History, Oxford & Princeton: Princeton University Press, 2025, p. 10

34. Ibid, p. 271-272.

35. “Mustashār Khāmanaʾī : al-Sayṭarah ʿalā «Hurmuz» bi-Mathābat Ḥiyāzat Qunbulah Dharriyyah”, ʿArabī 21, (8 May 2026). ʿAlā al-rābiṭ: https://shortlink.uk/1qSfy

36. Ṣābir Ghul ʿAnbarī, “al-Layālī al-Thawriyyah fī Īrān... Maʿa al-Maydān Ḍidda al-Tafāwuḍ”, Taqārīr Dawliyyah, al-ʿArabī al-Jadīd 28 Abrīl/Nīsān 2026. ʿAlā al-rābiṭ: https://shortlink.uk/1whpn

37. Muḥsin Ṣāliḥ, “al-Ahdāf wa-al-Maṣāliḥ al-Isrā’īliyyah fī al-Niẓām al-ʿArabī”, fī: Majmūʿat Mu’allifīn, al-Tadāʿiyāt al-Jīwū-istrātījiyyah lil-Thawrāt al-ʿArabiyyah, Bayrūt: al-Markaz al-ʿArabī lil-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, 2014, ṣ. 468-487.

38. Amīn Muḥammad Ḥuṭayṭ, Inhiyār al-Radʿ al-Isrāʾīlī, Silsilat Awrāq ʿArabiyya (20), Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥda al-ʿArabiyya, February 2012, s. 25–32.

39. Ilyās Ḥannā, “Min Ḥarb al-Isnād ilā Ḥarb al-Istinzāf: al-Taḥawwul al-Istrātījī fī Janūb Lubnān”, Waraqāt Taḥlīliyya, Markaz al-Jazīra li’l-Dirāsāt, 14 May 2026. ʿalā al-rābiṭ: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6532

40. Saʿīd ʿAkkāsha, “Intibāhū Baʿda Taqyīm Siyāsat Taghyīr al-Sharq al-Awsaṭ”, Maqālāt, Markaz al-Ahrām li’l-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa’l-Istrātījiyya, 16 May 2026. https://acpss.ahram.org.eg/News/21721.aspx

41. Li-mazīd min al-tafṣīlāt ḥawla sibāq al-duwal fī taṭwīr al-qudarāt al-saybirāniyya wa-atharihi fī mawāzīn al-quwā al-ʿālamiyya, wa-taqwīm li'l-qudarāt al-saybirāniyya al-Amrīkiyya, rājiʿ: Khālid Walīd Maḥmūd, al-Faḍāʾ al-Saybirānī wa-Taḥawwulāt al-Quwwa fī al-ʿAlāqāt al-Dawliyya, Bayrūt: al-Markaz al-ʿArabī li'l-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, Māris/Ādhār 2025, s. 237–243. Wa-li-muqāranat al-qudarāt al-saybirāniyya al-Isrāʾīliyya bi-naẓīratihā al-Īrāniyya, unẓur: al-maṣdar nafsuhu, s. 266–279.

42. Ḥasan Khaḍr, Ghazza ʿalā al-Ṣalīb: Akhṭar Ḥurūb al-Ṣirāʿ fī Filasṭīn wa-ʿAlayhā, Bayrūt–Riyāḍ: al-Rayyis li'l-Kutub wa'l-Nashr, Māyū/Ayyār 2025, s. 267–269.

43. Li-mazīd min al-niqāshāt wa'l-ārāʾ wa'l-tafṣīlāt ḥawla mustaqbal al-Iṭār al-ʿArabī bayna iḥtimālāt al-taṭwīr wa'l-takyīf wa'l-azma wa'l-inkishāf wa'l-dhawabān fī niẓām iqlīmī awsaʿ, rājiʿ al-maṣādir al-ātiya:
-ʿAlī al-Dīn Hilāl, al-Niẓām al-Iqlīmī al-ʿArabī fī Marḥalat Taḥawwul, Silsilat Awrāq ʿArabiyya (27), Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥda al-ʿArabiyya, 2012.
- Muḥammad al-Sayyid Salīm, "Ḍughūṭ Mā Baʿd al-Thawrāt: al-Inkishāf al-Mutazāyid li'l-Niẓām al-Iqlīmī al-ʿArabī", al-Siyāsa al-Dawliyya, al-ʿAdad 192, April 2013.
-ʿAbd al-Munʿim al-Mashāṭ, "Nihāyat al-Niẓām al-Iqlīmī al-ʿArabī", al-Shurūq (Miṣr), 24/8/2016. ʿalā al-rābiṭ:https://goo.gl/K51pSd

44. Ḥāl al-Umma al-ʿArabiyya 2016–2017: al-Ḥalqa al-Mufragha Ṣirāʿāt Mustadāma wa-Ikhtirāqāt Fādiḥa, ishrāf wa-taḥrīr: Aḥmad Yūsuf Aḥmad, Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥda al-ʿArabiyya, April 2017, s. 90.

45. Mīshāl Nawfal, "Dīnāmiyyāt al-Istiqṭāb al-Iqlīmī al-Jadīd", al-Dirāsāt al-Filasṭīniyya, al-ʿAdad 94, Rabīʿ 2013, s. 8.

46. May Majīb, "al-Niẓām al-Iqlīmī: Maṣādir al-Taghyīr wa-Jadal al-Huwiyya", (Mulḥaq Ittijāhāt Naẓariyya), al-Siyāsa al-Dawliyya, al-ʿAdad 200, April 2015, s. 5.

47. Al-maṣdar nafsuhu, s. 5–10.

48. Aḥmad Qandīl, "Khurūj al-Imārāt min 'OPEC' wa 'OPEC Plus': Laḥẓat Inkishāf fī Tārīkh al-Nafṭ wa'l-Siyāsa", Maqālāt, Markaz al-Ahrām li'l-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa'l-Istrātījiyya, 30 April 2026. https://acpss.ahram.org.eg/News/21705.aspx

49. Markaz al-Ahrām li'l-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa'l-Istrātījiyya, al-Taqrīr al-Istrātījī al-ʿArabī 2015, al-Qāhira: al-Markaz, 2016, s. 310–322.

50. Al-maṣdar nafsuhu, s. 310. Wa-li-mazīd min al-tafṣīlāt ḥawla al-siyāsāt al-Khalījiyya wa'l-ʿArabiyya li-Salṭanat ʿUmān, rājiʿ al-maṣādir al-ātiya:
- Ibrāhīm Nawār, "al-Siyāsa al-Khārijiyya al-ʿUmāniyya min al-ʿUzla ilā Diblūmāsiyyat al-Wisāṭa", al-Siyāsa al-Dawliyya, al-ʿAdad 110, October 1992, s. 22–44.
- Aḥmad Sālim Aḥmad al-Shanfarī, Siyāsat ʿUmān al-ʿArabiyya fī ʿAhd al-Sulṭān Qābūs, Risālat Mājistīr, Kulliyyat al-Iqtiṣād wa'l-ʿUlūm al-Siyāsiyya, Jāmiʿat al-Qāhira, 1995.
- Muḥammad Mubārak al-ʿArīmī, "al-Ruʾya al-ʿUmāniyya li'l-Taʿāwun al-Khalījī", Dirāsāt Istrātījiyya, Abū Ẓabī: Markaz al-Imārāt li'l-Dirāsāt wa'l-Buḥūth al-Istrātījiyya, al-ʿAdad 121, 2007.
- Muṣṭafā Shafīq ʿAllām, "Nahj Istiqlālī: Siyāsat ʿUmān al-Khārijiyya fī Siyāqāt Iqlīmiyya Istiqṭābiyya", Ḥālat al-Iqlīm, al-ʿAdad 20, August 2015, s. 9–12.
- ʿAlāʾ Ḥammūda, "al-Siyāsa al-Khārijiyya al-ʿUmāniyya: Muwāzanat al-ʿAlāqāt fī Iqlīm Mutashābik", Ruʾā Miṣriyya, al-ʿAdad 10, November 2015, s. 30–34.
- Maryam Yūsuf al-Balūshī, "Āthār al-ʿAlāqāt al-ʿUmāniyya al-Īrāniyya fī Amn Duwal Majlis al-Taʿāwun Baʿd al-Rabīʿ al-ʿArabī", al-Mustaqbal al-ʿArabī, al-ʿAdad 445, March2016, s. 50–67.
- Amjad Aḥmad Jibrīl, "'Umān wa-Diblūmāsiyyat Nayūm al-Saʿūdiyya", al-ʿArabī al-Jadīd, 26/7/2021. ʿalā al-rābiṭ: https://bit.ly/2UUmJ72
-Jūrjiyū Kāfīrū, "'Umān: al-Wasīṭ al-Hādiʾ fī Takhfīf al-Tawatturāt al-Iqlīmiyya", Afkār, Majlis al-Sharq al-Awsaṭ li'l-Shuʾūn al-Dawliyya, 16 October 2024. https://shortlink.uk/1vxJ1

51. Ṣābir Ghal ʿUnayzī, "Sulṭān ʿUmān Yanqulu li-Khāminaʾī Raghbat Miṣr bi-Istiʾnāf al-ʿAlāqāt Wasṭ Tarḥīb Īrānī", Taqārīr ʿArabiyya, al-ʿArabī al-Jadīd, 29 May 2023. https://shortlink.uk/1vuVx